

تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل الإنضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة

أ.د عناني ساسية
أ.د نعمون وهاب
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 08 ماي 1945 قالمة / الجزائر

المستخلص:

إن سعي الإقتصاد الجزائري إلى الإندماج في النظام التجاري العالمي الجديد من خلال الإنضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، يشكل تحديا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، سواء على مستوى تنويع الأسواق أو تنويع المنتجات، كون الإنضمام يفرض فتح الأسواق لتسهيل تدفق السلع و الخدمات عبر الحدود الدولية و إلى عدم التدخل الدولي و حرية التجارة، مما يؤدي إلى اشتداد المنافسة من خلال تزايد وجود المؤسسات الأجنبية للحفاظ على حصتها في السوق. و عليه فلن نتطلع إلى آفاق مستقبلية من خلال هذا الإنضمام يتطلب وضع مخطط طموح و فعال لإعادة هيكلة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تأهيلها حتى تستطيع إكتساب قدرة تنافسية تمكنها من الصمود أمام صدمة الإندماج، و تقوي وجودها على مستوى الأسواق الخارجية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المنظمة العالمية للتجارة، التنافسية، التأهيل، الإقتصاد الجزائري.

Rehabilitation of small medium_size Algerian enterprises in light of accession expected to World Trade Organization

Dr.Anani sasia
Dr.Namoune ouahab

Abstract:

The pursuit of the Algerian economy to integrate into the new global trading system through to join upcoming to World Trade Organization, constitutes a challenge for small and medium-size Algerian enterprises both at the level of diversification of markets or

product diversification, considering that joining forces open markets to facilitate the flow of goods and services across international borders and to the lack of international intervention and the freedom of trade, leading to heightened competition through increased presence of foreign institutions to maintain its market share. Therefore looking forward to the future prospects of this join requires an ambitious and effective plan to restructure and rehabilitated SMEs so that they can gain a competitive capability enabling it to withstand the shock of integration, and strengthen its presence on the level of foreign markets.

Keywords: small and medium-sized enterprises, the World Trade Organization, competitiveness, rehabilitation, the Algerian economy.

المقدمة:

أفرزت التحولات العالمية التي يشهدها العالم في السنوات الأخيرة توجه العديد من الدول نحو تمكين قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليحتل مكانة ضمن أولوياتها و إستراتيجياتها التنموية، غير أن التحولات الإقتصادية الجارية في العالم جعلت هذه المؤسسات في مواجهة منافسة شديدة من قبل مؤسسات الدول المتقدمة خاصة مع تحرير التجارة الخارجية و سياسة الإنفتاح الإقتصادي التي تعرفها معظم دول العالم. و تعتبر الجزائر من الدول التي شهدت بدورها تغيرات هامة خلال السنوات الأخيرة، و ذلك من خلال تبنيها سياسة الإصلاح الاقتصادي مع مطلع التسعينات في خطوة للإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، كما سعت للإندماج في النظام التجاري العالمي حتى لا تكون بمعزل عن التغيرات التي يشهدها العالم و يتجسد ذلك من خلال مفاوضات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن هذه التغيرات تشكل تحديا كبيرا على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، يعكسها عدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية في ظل سوق مفتوح أمام المؤسسات الأجنبية ذات المزايا التنافسية العالية. و بالتالي بات لزاما على المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الجزائرية التزود بوسائل الحماية التي تقيها صدمة الإنفتاح التجاري بعيدا عن الحماية التي ضمنتها الدولة لعقود من الزمن أفقدتها كل عوامل التنافس، و الدولة اليوم مجبرة على إعادة تأهيل مؤسساتها لمواجهة متطلبات نظام تجاري حر و تنافسي لا يكون فيه البقاء إلا لمن ضمن عوامل البقاء.

مشكلة البحث : بالنظر إلى التحديات و التطورات التي ستواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل الإنضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، أصبح من الحتمي تبني سياسة فعالة لدعم و تأهيل هذه المؤسسات و نقلها من حالة التقليد إلى الإحتراف، و ذلك بتكثيف ظروف و محيط عملها من جميع النواحي من أجل تطوير تنافسياتها . و هذا ما سنتطرق إليه من خلال معالجة الإشكالية التالية: ما مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و جاهزيتها للمنافسة الدولية في ظل الإنضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة؟.

و يمكن تحديد مشكلة البحث بالتساؤلات الفرعية التالية :

1. ما المقصود بعملية التأهيل، و ما هي أهميته؟
2. ما هو واقع و أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟
3. هل نجحت الجزائر في إنجاز مسار الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟
4. ما هي مختلف الآثار و الإنعكاسات المحتملة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
4. ما هي البرامج المطبقة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و ما حجم النتائج المحققة؟.

فروضيات البحث: إعتد البحث الفرضيات التالية:

1. تعد عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ضرورة حتمية لا يمكن الإستغناء عنها من أجل زيادة تنافسياتها لمواجهة تحديات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ؛
2. وجود مساعي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، لكنها لم ترقى إلى ما هو مطلوب، و بالتالي فهي تحتاج إلى تطوير.

أهمية البحث: تتمثل أهمية الدراسة في دراسة ظاهرة إقترنت بالإصلاحات الإقتصادية التي يشهدها الإقتصاد الجزائري خاصة في ظل التوجه إلى الإنفتاح التجاري، حيث ترتب عليها من الآثار و الإنعكاسات التي تفرض فتح الحدود الإقتصادية و تحرير التجارة الخارجية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية مما يستدعي زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات الوطنية و الأجنبية، و من هنا تك تسب برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية خاصة لاسيما تقديم المنح و المساعدات المالية لتنفيذ مخططات التأهيل على أرض الواقع و الوصول إلى نتائج ملموسة.

أهداف البحث: تتركز أهم الأهداف التي جاء البحث لتحقيقها في النقاط التالية:

1. التعرف على مفهوم التأهيل، و إبراز أهميته بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
2. التعرف على واقع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري؛
3. تحديد أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بعد الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
4. تقصي ما إذا كانت هناك برامج جادة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و مدى تطبيقها، و مدى فعاليتها و إنعكاسها على الأداء الحالي للمؤسسات؛
5. بلورة مجموعة من المقترحات التي يمكن من خلالها تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإندماج في الإقتصاد العالمي و تقادي الآثار السلبية المتوقعة جراء الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

منهجية البحث: تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل معالجة ومناقشة البحث، من خلال الإطلاع على الكثير من الدراسات المرتبطة بموضوع تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما تم الإعتماد على العديد من المعطيات الإحصائية المتحصل عليها من مؤسسات رسمية وطنية .

خطة البحث: للإجابة عن الإشكالية المطروحة و الإلمام بالموضوع من مختلف جوانبه تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: واقع و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المحور الثاني: آثار الإنضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الثالث: مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية وجاهزيتها للمنافسة الدولية.

المحور الأول

واقع و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

أدركت الجزائر على غرار العديد من الدول الأهمية التي تحتلها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الدور الذي يمكن أن تؤديه اقتصاديا و اجتماعيا، لذلك عملت على ترقية و تطوير هذا القطاع الحيوي ، و يتجلى ذلك من خلال توفير جميع الظروف الملائمة لتشجيع إنشاءها، و إعتبار هذا النوع من المؤسسات بمثابة العنصر الأساس للإندماج و التنويع الإقتصادي.

1- حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

على الرغم من أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم تحض بالإهتمام المطلوب طوال العقود الثلاثة الأولى من البناء الإقتصادي الذي عقب الإستقلال، إلا أنه منذ دخول الجزائر في مرحلة التصحيح الهيكلي و التوجه نهائيا نحو اقتصاد السوق، توالى صدور القوانين المشجعة على تأسيس و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إعطاء أهمية كبيرة للقطاع الخاص، و السماح لهذا النوع من المؤسسات بالإستثمار في الكثير من المجالات التي كانت حكرا على المؤسسات الكبرى التابعة للقطاع العام، إضافة إلى فتح مجال الشراكة مع الأجانب.

و قد تجسد الإهتمام الفعلي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من خلال إنشاء وزارة خاصة سنة 1994 بموجب المرسوم رقم 211/94 للتوسع في صلاحياتها بموجب المرسوم رقم 190/2000 الصادر سنة 2000، بالإضافة إلى تبني القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 الذي يع د نقطة تحول في مسار القطاع و تم بموجبه تحديد جميع الأطر التنظيمية و القانونية التي تنظم نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

حسب إحصائيات وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار فإن حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إرتفاع مستمر، حيث قدر عدد المؤسسات ب 747 934 مؤسسة خلال السداسي الأول من سنة 2013 مقارنة مع 245 348 مؤسسة سنة 2001، أي تسجيل زيادة تقدر ب 586 502 مؤسسة، ما يمثل نسبة زيادة تقدر ب 204,85%، حيث تمثل المؤسسات الخاصة 99% من مجموع المؤسسات، أما القطاع العام فقد سجل

تراجعا مستمرا نتيجة سياسة الخوصصة . و يمكن توضيح هذا التطور من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المؤسسات الخاصة	179 893	189 552	207 949	225 449	245 842	269 806	293 946
المؤسسات العامة	778	778	778	778	874	739	666
الصناعة التقليدية	64 677	71 523	79 850	86 732	96 072	106 022	116 347
المجموع	245 348	261 853	288 577	312 959	342 788	376 767	410 959
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	السداسي الأول 2013	
المؤسسات الخاصة	392 013	455 398	482 892	511 856	550 511	578 586	
المؤسسات العامة	626	591	557	572	557	547	
الصناعة التقليدية	126 887	131 505	135 623	146 881	160 764	168 801	
المجموع	519 526	587 494	619 072	659 309	711 832	747 934	

للفترة (2001 - 2013)

المصدر: - وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية سابقا، نشرية المعلومات الإحصائية للسنوات 2001-2009، عن موقع الوزارة www.pmeart.gov.dz
- وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للسنوات 2010-2013، عن موقع الوزارة www.mipmepi.gov.dz

2- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري:

إن تدعيم مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني ترتب عنها دور معتبر لهذه المؤسسات في دفع وتيرة التنمية، و يمكن الوقوف على مساهمتها في بعض المتغيرات الإقتصادية من خلال العناصر التالية:

2-1- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل:

إعتمدت الجزائر على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سبيل التقليل من مشكلة البطالة، لهذا لجأت إلى إنشاء أشكال مختلفة من الهيئات لدعم القطاع تتجسد أهم أولويتها في التشغيل و مكافحة البطالة. و تشير الإحصائيات أن القطاع يسهم في تشغيل ما يقارب ألف عامل سنويا، كما تشير إحصائيات وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار أن عدد العاملين بالقطاع بلغ إلى غاية السداسي الأول من سنة 2013 ما يقارب 1 915 495 عامل، و هي بالتالي تساهم بشكل كبير في تطوير حجم العمالة و بالتالي التخفيض من حدة البطالة.

¹ - تدخل نشاطات الصناعة التقليدية ضمن عدد المؤسسات الخاصة.

2-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة: تسهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بنسب معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي و القيمة المضافة، حيث وصلت مساهمتها إلى ما قيمته 6060.8 مليار دينار من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011 تمثل 84,46% منها مساهمة القطاع الخاص. كما أن القطاع يشارك ب 5424.15 مليار دينار من القيمة المضافة تمثل 90,26% مساهمة القطاع الخاص، و هو ما يؤكد سيطرة القطاع الخاص على مجال الاستثمار في الجزائر.

2-3- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات: على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الجزائر لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات و بخاصة صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أن الإحصائيات توضح أن قطاع المحروقات لا يزال يستحوذ على الصادرات الجزائرية بنسبة 97%، أما الصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى جد ضعيفة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم إمتلاك المؤسسات الجزائرية للمزايا التنافسية التي تمكنها من دخول الأسواق الدولية.

ثانيا: آثار الإنضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تشهد البيئة الاقتصادية الجزائرية الكثير من التحديات لمؤسسات الأعمال، خاصة بعد التوجهات الجديدة نحو بناء اقتصاد حر تنافسي، و تبني خيار الإفتتاح في حركية الإقتصاد العالمي الذي تركز من خلال مفاوضات الإنضمام على المنظمة العالمية للتجارة. و عليه فإن هذا الإنضمام بالرغم مما يحمله من آثار إيجابية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فإنه يشكل ضغطا شديدا على هذه المؤسسات يعكسه إنعدام التكافؤ بين الإمكانيات فجميع الدلائل و المؤشرات تشير أن العولمة قد حددت معالم تبادل حر في إتجاه واحد يخدم بالدرجة الأولى إقتصاديات الدول المتطورة و يتجه إلى تحويل الدول الشريكة إلى أسواق إستهلاكية أمام الدول الأجنبية.

1- إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

1-1- مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: بدأت خطوات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ تقديمها لطلب التعاقد في الإتفاقية العامة للتعريف الجمركية (الجات)، و كان ذلك في 30 أفريل 1987. و عند ظهور المنظمة في 01 جانفي 1995، تم الإتفاق بين الجزائر و الأعضاء المتعاقدون في الجات، والذين أصبحوا يمثلون الأعضاء الأصليين في المنظمة، على إنشاء لجنة

مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد إلى المنظمة العالمية للتجارة، و كان ذلك فعلا في 30 جانفي 1995⁽¹⁾. و منذ ذلك الوقت قطعت الجزائر مجموعة من الجولات مع المنظمة العالمية للتجارة، نوجزها فيما يلي:

- الجولة الأولى: إنعقدت في مارس 1996، و قدمت في هذه الجولة الحكومة الجزائرية مذكرة تضم وصف كامل للنظام التجاري الخارجي والنظام المؤسسي، وقد وزع الملف على كل أعضاء المنظمة.

- الجولة الثانية: في نهاية سنة 1999 شرعت الجزائر في الجولة الثانية من المفاوضات ثنائية الأطراف، و لكن نتيجة فشل المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة بسياتل و التي شاركت فيه الجزائر، لم تستأنف المفاوضات وتوقفت، و تم تأجيلها إلى وقت لاحق.

- الجولة الثالثة: بعد توقيف المفاوضات أعادت الجزائر صياغة المذكرة المتعلقة بنظام التجارة الخارجية من جديد في أواخر جويلية 2001 ليعاد تقديمها إلى المنظمة. وبتاريخ 07 فيفري 2002 تم إنعقاد الجولة الثالثة، وقد أكد وزير التجارة أن الجولة تركزت إنطباعا حسن أ لدى مجموعة العمل وأنها كشفت إهتمام أ بالغاً للملف الجزائري⁽²⁾.

- الجولة الرابعة: في 15 نوفمبر 2002 تم عقد الجولة الرابعة لمفاوضات إنضمام الجزائر بجنيف، و من أهم ما جاء في هذه الجولة إثارة قوانين حماية الملكية الفكرية و الصراع ضد التزييف، كما أقر خلال هذه الجولة إخضاع التعريفات المتعلقة بالواردات إلى تشريع جزائري يتطابق مع قوانين المنظمة⁽³⁾.

- الجولة الخامسة: في 20 ماي 2003، و تركزت هذه الجولة على تقييم مدى تقدم المفاوضات ومواصلة دراسة نظام التجارة الخارجية في الجزائر، كما اهتمت المحادثات بتطوير وتصديق خطة التغييرات القانونية و التشريعية في الجزائر حتى تتماشى مع مقاييس المنظمة.

- الجولة السادسة: إنعقدت بتاريخ 28 نوفمبر 2003، و قد تضمن جدول أعمال الجولة تأهيل الإطار

¹ - فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية و الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 115.

² - آيت الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة و إنعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر- مصر)، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2011، ص 271.

³ - نور الدين بوكروح، النظام التجاري متعدد الأطراف و ملف إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الفكر البرلماني، 2003، ص 140.

التشريعي المنظم لقطاع التجارة الخارجية، إلى جانب محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة، كما تم خلال الجولة تعديل خمسة قوانين متعلقة بالتجارة الخارجية.

- الجولة السابعة: إنعقدت في نوفمبر 2004، و قد تضمنت بحث تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر إلى الأسواق العالمية، و مشروع تقرير فريق العمل حول التقدم الذي أحرزته الجزائر في تعديلاتها للمنظومة القانونية و التشريعية.

- الجولة الثامنة: إنعقدت بتاريخ 25 فبراير 2005، ناقشت الجولة تقييم المفاوضات الثنائية حول الوصول إلى أسواق السلع و الخدمات، كما تم تقديم آخر التطورات في التشريعات التي نوقشت خلال الاجتماعات الثنائية، لتتلقى بعدها مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالملكية الصناعية و الثقافية و الإتفاقات الخاصة بالعراقيل التجارية و التقنية، و طرحت معظمها من الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي.

- الجولة التاسعة: إنعقدت في 21 أكتوبر 2005، و قدمت خلالها الجزائر العروض التعريفية للمنتجات الفلاحية و التي حددت ما بين 0% إلى 25%، بينما كانت سابقا 45%، و ما بين 0% و 20% بالنسبة للقطاع الصناعي، مما يعني الوصول إلى المستوى المسموح به في المنظمة.

- الجولة العاشرة: إنعقدت في 17 جانوري 2008، حيث نوه الفريق العامل في نظام التجارة الخارجية للجزائر بأهمية الإصلاحات التي إتخذتها في السنوات الأخيرة لجعل الإطار القانوني و التشريعي و المؤسسي يتفق مع قواعد المنظمة، كما تم إستعراض التقدم المحرز في المفاوضات الثنائية المتعلقة بالوصول إلى أسواق السلع و الخدمات⁽¹⁾.

- الجولة الحادية عشرة: إنعقدت في 05 أوت 2013، تم من خلالها الإجابة على بعض المسائل التي بقيت عالقة في الجولات السابقة، و رغم الإجابات التي قدمها الوفد المفاوض إلا أن هناك الكثير من القضايا الغامضة و العالقة التي لا زالت لم تقدم لها الحكومة إجابات واضحة مثل: سياسة الأسعار، الضرائب الداخلية، القيود الكمية على الواردات و التقييم الجمركي، العلامات التجارية⁽²⁾.

¹ - محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2012، ص 232.

² - عبود زرقين، الطاهر توابنية، آثار و إنعكاسات الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 10، 2013، ص 154.

- الجولة الثانية عشرة: إنعقدت في منتصف شهر مارس 2014، و خصصت لمناقشة و دراسة العروض و الوثائق المقدمة من طرف فوج العمل لاسيما ما تعلق بملف القوانين التشريعية و التنظيمية لمختلف المؤسسات الاقتصادية و التجارية و تلك الخاصة بالسلع و الخدمات.

من خلال كل ما سبق يتضح أن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مجريات المفاوضات الثنائية و نتائجها، و بالتالي على عدم قدرة المفاوضين الجزائريين، و مدى التحكم في تقنيات التفاوض للحصول على حقوق و شروط إنضمام متوازنة مع عدم الإفراط في تقديم التنازلات و الإلتزامات.

1-2- أهداف إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: لم تبدي الجزائر نيتها في الإنضمام إلى المنظمة إلا بعد أن تأكدت انه لا جدوى في البقاء خارجها، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية و الإنتقال إلى إقتصاد السوق، الذي يتطلب تحرير التجارة الداخلية و الخارجية، فهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من وراء إنضمامها، و التي يمكن حصرها فيما يلي⁽¹⁾:

- **إنعاش الإقتصاد الوطني:** إن انضمام الجزائر إلى المنظمة سيرفع من حجم و قيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفات الجمركية عند حد أقصى و حد أدنى، و الإمتناع عن استعمال القيود الكمية، مما ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، و احتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية، و بالتالي الإستفادة من نقل التكنولوجيا الحديثة، و التقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، و بالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة لإنعاش إقتصادها الوطني، عن طريق تحسين المنتجات المحلية من حيث الجودة و الفعالية و الكفاءة و التسيير الجيد، و هو يسهم في إنعاش و بعث النمو في الإقتصاد الوطني.

- **تحفيز و تشجيع الإستثمارات:** إن تشجيع الإستثمارات و تحفيزها مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وفي هذا الصدد فقد قدمت الدولة العديد من الإمتيازات للمستثمرين المحليين و الأجانب، حيث كان قانون القرض و النقد رقم 90-10 الصادر سنة 1990، ثم قانون الإستثمار رقم 93-12 الصادر سنة 1993، ثم قانون الإستثمار رقم 01-03 الصادر سنة 2001، ثم الأمر المتعلق بالإستثمار رقم 06-08 الصادر سنة 2006. و بالتالي فإن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيفتح لها المجال لجلب أكبر عدد من الإستثمارات الأجنبية من خلال إستفادتها من الإتفاقية الخاصة بالإستثمارات في مجال التجارة،

¹ - محمد غردي، مرجع سابق، ص 222.

و التي قد تعود بإستثمارات مهمة، خاصة مع الإستفادة من أثر الشبكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الجهوي و الدولي، مما يزيد من حجم المبادلات السلعية و الخدمية و التكنولوجيا بين الدول.

- **مسايرة التجارة الدولية:** يتميز الإقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج، و ذلك بسبب إتماده على قطاع البترول بنسبة 97% من الصادرات، وضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على المنافسة وتوفير مدخلاته من السلع و المعدات الإنتاجية التي يستورد أغلبها، وعدم مسايرته للتطورات الحديثة، مما يتسبب في إرتفاع تكاليف الإنتاج، لذا فإن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية والجهوية للحصول على إحتياجاتها خارج إطار المنظمة العلمية للتجارة، لا يسمح لها بالإستفادة من الإمتيازات التي تمنحها المنظمة.

- **الإستفادة من المزايا التي تمنح للدول الأعضاء في المنظمة:** إن المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية الأعضاء، تعد بمثابة دوافع ومحفزات للإلتزام إليها، و كون الجزائر من الدول النامية فإنها ستستفيد من هذه الإمتيازات المتمثلة في المعاملة الخاصة و التفضيلية لهذه الدول في مختلف المجالات، منها نسب أقل لتخفيض الدعم و مدة سماح لفترة أطول لتخفيض التعريفات الجمركية، وكذلك فترة أطول لإزالة القيود عن الإستثمارات الأجنبية، وفرص أكبر لنفاذ السلع إلى الأسواق العالمية، و غيرها من المزايا التي تمنح للدول النامية.

1-3- عوائق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

رغم المحاولات التي قامت بها الجزائر للإلتزام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و عدد الجولات التي مرت بها الجزائر منذ التسعينيات و التي بلغت إثنتي عشرة جولة، إلا أنها لم تتوصل إلى الإلتزام لحد الآن، ويرجع ذلك إلى أسباب سياسية وأخرى إقتصادية نذكر منها:

- غياب استراتيجية تفاوضية واضحة على المدى القصير و المتوسط، و ارتكاز الجزائر على نفس المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي على الرغم من الرهانات والمعطيات المختلفة؛

- عدم إعطاء المفاوضات الجزائرية صلاحيات كثيرة و تضيق مساحات التفاوض و هوامش الحركة لديه، و تبني النظرة المعتمدة على تغليب الخيار السياسي على الخبير، و الإعتبارات الإيديولوجية السياسية على الإعتبارات التقنية و هو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه إقتصادي؛

- عدم توفر الكفاءة لدى الفريق المكلف بالتفاوض مع مسؤولي المنظمة العالمية للتجارة؛

- من أهم العوامل التي حالت دون الإلتزام لترسانة القانونية في الميدان التجاري و التي بقيت متأخرة و لا تساير العصرنة، حيث إقتصرت العمل في السنوات

الماضية على تكثيف التكوين و التحسيس بأهمية الإنضمام و الشروع في التحرير الإقتصادي، في حين أهمل الإصلاح التشريعي؛

- إن عدم تحديد أي برنامج واضح و عدم دقة المعطيات لاسيما الإحصائية، إضافة إلى عدم الإستقرار المؤسسي و التشريعي، و كذا البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات و التعهدات المقدمة قلل من وزن الملف الجزائري الذي لم يستوعب بعد مجمل التغيرات المسجلة على مستوى المنظومة الإقتصادية الدولية؛

- إحتكار قطاع التجارة الدولية و هو ما يتنافى مع فلسفة و مبادئ المنظمة العالمية للتجارة القائمة على تحرير التجارة الخارجية من كل القيود؛

- لم تتناول اتفاقية الجات في مفاوضاتها قضية تصدير المنتجات البترولية، في حين أن الصادرات الجزائرية قائمة على هذا المنتج، و لذا رأت أن انضمامها في وقت سابق لا يخدم مصالحها⁽¹⁾؛

- تأخر تطوير القطاع الزراعي خاصة و أن الدعم المقدم لهذا القطاع ضعيف جدا مقارنة مع ما تقدمه الدول المتقدمة لقطاعها الزراعي؛

- النسيج الصناعي غير قادر على المنافسة حيث أن المنتجات الصناعية ما زالت لم تصل إلى مستوى المنتجات الأجنبية من حيث الجودة و السعر؛

- التجارة الخارجية لا تزال محتكرة من طرف القطاع العام، رغم بعض التحرير الذي حدث في السنوات الأخيرة، كما أن الميزان التجاري خارج المحروقات مستمر في العجز و لا يمكن الإعتماد عليه في جلب العملة الصعبة؛

- قطاع الخدمات بالرغم من امتلاكه لبعض المؤهلات إلا أنه لا يزال بعيداً عن المنافسة⁽²⁾.

2- الآثار الإيجابية المحتملة من الإنضمام على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن من بين الآثار الإيجابية التي يمكن أن تترتب على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حالة الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكن إدراجها في⁽³⁾:

- إن الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعل المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات يتسم بالمنافسة الشرسة لحياسة أسواق جديدة، مما يفرض على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تحسين قدراتها التنافسية؛

¹ - آيت الله مولحسان، مرجع سابق، ص 261.

² - عبود زرقين، الطاهر توابتية، مرجع سابق، ص 151.

³ - سليمة غدير أحمد، تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر -دراسة تقييمية لبرنامج ميداء-، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007، ص 51، 52.

- إن الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيسمح ل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من الإستفادة من التطور التكنولوجي الذي تعرفه المؤسسات الأجنبية ذات الجودة العالية؛

- إن الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من إكتساب خبرات جديدة من خلال الإحتكاك بالأجانب؛

- الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يوفر ضمانات ولوج المنتج الجزائري إلى الأسواق العالمية بسبب تقليص الحواجز، مما يحث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مخططات إنتاجها لتقوية قدراتها التنافسية وجلب أحدث التكنولوجيا وإستبدال العلاقات التنافسية بعلاقات تبادلية تعاونية؛

- إستفادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من المزايا التي تكتسبها الدول النامية مثل حماية المنتج الوطني من المنافسة على المدى القصير، بمنحها مدة لإعادة التطوير و التأهيل للاستعداد إلى الدخول للأسواق العالمية.

3- الآثار السلبية المحتملة من الإنضمام على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن من بين الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكن إدراجها في:

- إن الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يؤدي إلى دخول الشركات الدولية، وهذا ما يعني تزايد أنشطة الدمج و الإستحواذ و إنشاء الكيانات الكبرى المسيطرة على حركة الإستثمارات و التجارة الدولية؛

- إن الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى فتح السوق الجزائرية أمام منتجات الدول الأعضاء في المنظمة، و هذا يعني إغراق السوق الجزائرية بالمنتجات الأجنبية و هو ما يؤدي إلى كساد المنتجات الوطنية بسبب تفضيل المنتج الأجنبي، و بالتالي تصبح الجزائر سوقاً إستهلاكياً؛

- إن دخول المنتجات الأجنبية إلى السوق الوطني و منافستها للمنتجات الوطنية دون إجراء عمليات تطوير و تأهيل للمؤسسات الوطنية لتصبح قادرة على إنتاج سلع تنافسية بمقاييس و معايير جودة عالمية سوف يؤدي إلى القضاء التدريجي على النسيج الوطني، خصوصا أن الجزائر مجبرة على إحترام قواعد المنظمة كغيرها من الدول⁽¹⁾؛

- إن صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجهة نحو الدول الصناعية ستواجه ظاهرة تصاعد التعريفية الجمركية مع ازدياد درجة التصنيع للمواد الأولية

¹ - المرجع نفسه، ص 52.

و هو الأمر الذي يحد من صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الأسواق الخارجية؛

- من سلبيات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو انخفاض حجم الطلب عليها في السوق المحلية عموماً، لأن المشكلة ليست في الإنتاج و إنما في تسويق الإنتاج المنافس حتى في السوق المحلية، وهذا ما يخشى على منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منه كعامل في اختفائها تدريجياً من السوق نتيجة ضعف قدرتها على المنافسة في ظل نظام المنافسة السائد حالياً؛

- إن في حالة الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى دخول عدد كبير من المؤسسات الأجنبية و بالتالي ستجد الجزائر صعوبة كبيرة في الحصول على المعلومات لغياب نظام المعلومات و سوء التحكم في تقنيات و آليات التسيير، و هو ما يجعل هذا النوع من المؤسسات هشة و غير قادرة على المنافسة و كذا فهم التغيرات البيئية و لا سيما في بداياتها الأولى⁽¹⁾.

ثالثاً: مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و جاهزيتها للمنافسة الدولية

- تعريف برنامج التأهيل: وردت عدة تعريفات تتعلق بمفهوم برنامج التأهيل، ولكن تتفق جميعها على أن تلك العملية التي تقترن بتحسين تنافسية المؤسسة. عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) سنة 1995 بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصاً للدول النامية التي هي في مرحلة إنتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الإقتصاد الدولي الجديد و التكيف مع مختلف التغيرات، ثم طوره خلال السنوات الأخيرة ليصبح يعني الإجراءات المتواصلة التي تهدف لتحضير المؤسسة و كذا محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر⁽²⁾. و يعرف أيضاً بأنه مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية بغية تحسين موقع المؤسسة في إطار الإقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف اقتصادي و مالي على المستوى الدولي⁽³⁾.

¹ - عبود زرقين، الطاهر توابنية، مرجع سابق، ص 155.

² - Mohammed Bouhaba، la problématique de la mise à niveau des entreprises en Algérie، colloque international Algérie : cinquante ans d'expériences de développement -état -économie -société، Alger، le 08 et 09 décembre 2012، p 03.

³ - عبد الطيف بلغسة، و رضا جاوحدو، آثار السياسة النقدية و المالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 01، جامعة سطيف، الجزائر، 2002، ص 174.

يمكن القول مما تقدم ان برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية بهدف تحسين موقع المؤسسة في السوق و رفع إنتاجيتها لتكون في مستوى المؤسسات المنافسة حتى تضمن شروط كسب حصة في الأسواق المحلية و الدولية.

1- البرامج التي تبنتها الجزائر لتأهيل مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة:

تبنت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة مجموعة من البرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تطوير تنافسيتها بما يسمح بتكيف هذه المؤسسات مع متطلبات إقتصاد السوق و الإدماج في النظام التجاري الدولي، نذكر من البرامج على الخصوص:

1-1- البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي:

أ- مضمون البرنامج: أطلق البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي من طرف وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة سنة 2001، و يسعى إلى دعم و مراقبة المؤسسات الصناعية العمومية و الخاصة التي تشغل على الأقل 20 عامل لترقية التنافسية الصناعية، و ذلك بتحسين كفاءاتها و تهيئة المحيط المباشر لها بتكثيف جميع مكوناته⁽¹⁾. يهدف البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في النقاط التالية⁽²⁾:

- عصرنة المحيط الصناعي بما يتناسب مع الظروف الدولية؛
- تطوير و ترقية الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة؛
- تدعيم قدرات هيئات الدعم؛
- تحسين القدرة التنافسية و تطوير المؤسسات الصناعية.
- ب- شروط الاستفادة من البرنامج: للإستفادة من البرنامج على المؤسسة إيفاء مجموعة من الشروط⁽³⁾:
- أن تنتمي إلى قطاع إنتاج صناعي أو تكون ممونة للخدمات المرتبطة بالصناعة؛
- مسجلة في السجل التجاري، و تحمل رقم تعريف ضريبي؛
- لها من النشاط ما لا يقل عن ثلاثة أعوام وحققت في الأعوام الثلاثة الأخيرة نتائج موجبة؛

¹ - Farida Merzouk, pme et compétitivité en Algérie, la revue de l'économie et de management, n° 9, université Tlemcen, 2009, p11 .

² - علي لزعر، و ناصر بوعزيز، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأرومتوسطية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 05، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص 39.

³ - نصيرة قوريش، آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 افريل 2006، ص 1053.

- أكثر من 50% من أصولها الصافية مملوكة لشخص طبيعي أو معنوي، كما تملك رأس مال عامل موجب؛
- أن تشغل على الأقل و بصفة دائمة 20 عامل.
- ج- نتائج البرنامج: حقق البرنامج منذ بدايته سنة 2001 وإلى غاية 30 جوان 2010، النتائج التالية⁽¹⁾:
- **مرحلة التشخيص الإستراتيجي:** تقدمت 492 مؤسسة (253 مؤسسة عمومية و 39 مؤسسة خاصة) بطلبات الإنخراط، و تمت معالجة 491 مؤسسة و بقيت مؤسسة واحدة في طور المعالجة، حيث تم رفض طلب 136 مؤسسة (86 مؤسسة عمومية و 50 مؤسسة خاصة)، بينما تم قبول 355 مؤسسة (168 مؤسسة عمومية و 187 مؤسسة خاصة).
- **مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل:** فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التأهيل فقد تم قبول 175 مؤسسة (97 مؤسسة عمومية و 78 مؤسسة خاصة) للإستفادة من المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية من إجمالي 181 مؤسسة، حيث تم إتخاذ إجراءات التأهيل لـ 151 مؤسسة، بينما إقتصرت 24 مؤسسة الأخرى على دراسات التشخيص فقط. و بلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقة بتنفيذ مخطط التأهيل 2230 عملية منها 1273 عملية لامادية، أما 957 عملية فهي إجراءات مادية.
- 1-2- برنامج ميда لدعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ميда1):**
أ- **مضمون البرنامج:** جاء هذا البرنامج بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي في إطار الخاصة التي تشغل 20 عامل فأكثر و التي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية، بغلاف مالي يقدر ب 62.9 مليون يورو (57 مليون يورو من المفوضية الأوروبية، 3.4 مليون يورو من وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و 2.5 مليون يورو تمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة). إنطلق تنفيذ البرنامج سنة 2002 و إمتد إلى غاية 2007⁽²⁾. يتمثل الهدف العام للبرنامج في تأهيل و تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتساهم بجزء كبير و مهم في النمو الإقتصادي و الإجتماعي، و ذلك من خلال⁽³⁾:

¹- Ministère de PME et de l'industrie et de la promotion des investissements , Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles, Alger, juin 2010 , p 02.

² - سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر - دراسة تقييمية لبرنامج ميदा، مجلة الباحث، العدد9، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص 136.

³ - إبتسام بوشويط، آليات تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة تحليلية لبرامج تأهيل المؤسسات الجزائرية -، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر ، 2010، ص48.

- تطوير كفاءة و تأهيل رؤساء و عمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- الاسهام في تحسين الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- تطوير المحيط المقاولاتي و ذلك بالإعتماد على الهيئات المرتبطة بالقطاع.
- ب- شروط الاستفادة من البرنامج : تلتزم المؤسسة للإستفادة من هذا البرنامج بتوفير عدد من الشروط تتمثل في⁽¹⁾ :
 - حفظ على الأقل 60% من رأسمالها باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية؛
 - أن توظف ما بين 10 إلى 20 عامل؛
 - لها من النشاط ثلاثة أعوام على الأقل، و حققت نتيجة موجبة في الأعوام الثلاثة الأخيرة؛
 - أن تكون منخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة؛
 - أن تكون منظمة على الصعيد الجبائي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة؛
 - الإلتزام بدفع 20% من التكلفة الإجمالية الكلية المتوقعة من عملية التأهيل. الشراكة الأوروبية جزائرية،
 - يهدف إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ج- نتائج البرنامج: حقق برنامج ميدا 1 منذ بدايته سنة 2002 و إلى غاية 31 ديسمبر 2007 عددا من النتائج، و ذلك على صعيد مختلف المحاور المستهدفة كما يلي⁽²⁾ :
 - فيما يخص الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تقدمت 685 مؤسسة صغيرة و متوسطة للإنضمام للبرنامج، و تم الدخول الفعلي لـ 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة 65% من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، مع تخلي 179 مؤسسة صغيرة و متوسطة عن البرنامج بعد قيامها بعملية التشخيص الأولي بنسبة 26% من إجمالي المؤسسات المنخرطة، أما 65 مؤسسة الباقية التي تشكل 9% فقد قامت بعملية التشخيص بصفة نهائية و اقتصرت على هذه المرحلة ثم انسحبت من البرنامج. و بلغ عدد

¹ - يوسف قريشي، سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر، مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية و التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل 2007، ص 18.

²-Ministère de la pme et de l'artisanat , programme d'appui aux pme/pmi, des résultats et une expérience transmettre, rapport final-euro développement pme, Alger, décembre 2007, p 27.

عمليات التأهيل المتعلقة بالمؤسسات المقبولة، 1373 عملية (477 عملية تشخيص، و 896 عملية تأهيل).

- فيما يخص دعم الهيئات المالية: تم القيام ب 191 عملية لصالح خمس هيئات مالية متخصصة، 27 عملية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تطوير أنظمة المحاسبة و المالية، و 144 عملية من أجل تسهيل وصول المؤسسات إلى مصادر التمويل.

- فيما يخص الهيئات الداعمة: تم القيام ب 187 عملية أجريت من أجل دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إستفادت منها وزارات و هيئات حكومية و هيئات دعم أخرى مثل وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و غرفة الصناعة و التجارة الجزائرية.

1-3- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

أ- مضمون البرنامج: يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي لترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاسيما المادة 18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسيتها. و قد صادق عليه المجلس الوزراء في 8 مارس 2004، و إنطلقت أولى مراحل سنة 2007 بعد إستكمال آليات تنفيذه، يمتد تنفيذه على مدار 6 سنوات (2007-2013)، و يتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقيمة تقدر ب 6 مليار دينار⁽¹⁾. يسعى البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية⁽²⁾:

- تحليل فروع النشاط و ضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية و كل فرع نشاط و سبل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة؛
- إعداد تشخيص إستراتيجي عام للمؤسسة و مخطط تأهيلها؛
- ترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين و تحسين المستوى في الجوانب التنظيمية و أجهزة التسيير و الحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الإيزو) و مخططات التسويق؛
- تحسين القدرات التقنية و وسائل الإنتاج.

¹ - سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج ميدا 2، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص 144.

² - عبد القادر باباء، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معوقاتهما في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 16 و 17 أبريل 2006، ص 148.

ب- شروط الاستفادة من البرنامج: للإستفادة من البرنامج على المؤسسة إيفاء مجموعة من الشروط⁽¹⁾:

- أن تكون المؤسسة جزائرية، و لها نشاط على الأقل لمدة سنتين؛
- إنتماءها إلى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- أن يكون لها هيكل مالي متوازن؛
- المؤسسات التي لها القدرة على تصدير منتجاتها و خدماتها؛
- المؤسسات التي تمتلك قدرات تنموية أو لها معايير التنمية التكنولوجية.

ج- نتائج البرنامج: منذ بداية البرنامج سنة 2007 و إلى غاية ماي 2010، تم تسجيل تقدم 529 مؤسسة بطلب الإنخراط إلى البرنامج، و تم قبول 351 مؤسسة، و من بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة إستفادت من عمليات تشخيص إستراتيجي بينما إستفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل. و قد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها: إدارة الأعمال، الإنتاج، الجودة، و المالية⁽²⁾.

1-4- برنامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التحكم في تكنولوجيا المعلومات (ميدا2):

أ- مضمون البرنامج: عند نهاية برنامج ميدا الأول تم الشروع في تطبيق برنامج آخر مع الإتحاد الأوروبي، تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مساعدتها و مرافقتها لتكثيف استعمال التكنولوجيا، بغلاف مالي قدر ب 44 مليون يورو (40 مليون يورو ممولة من المفوضية الأوروبية، و 4 مليون يورو تمثل مساهمة الطرف الجزائري)، يقوم الإتفاق على تأهيل 200 مؤسسة. و تم التوقيع على البرنامج في مارس 2008 إلا أن الإنطلاقة الفعلية كانت في ماي 2009⁽³⁾.

يتمثل الهدف الأساس للبرنامج في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاعات المستهدفة لتمكينها من الحفاظ على حصتها في السوق

¹ - المرجع نفسه، ص 149.

² - Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement , agence nationale de développement, **bilan des actions du programme national de mise à niveau**, rapport complet, Alger, mai 2010, p 4.

³ - Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement , **programme d'appui aux pme/pmi et à la maîtrise des tic (pme ii)**, dossier de presse, Alger, le 24 février 2010, p 2.

المحلي و الدخول إلى الأسواق العالمية، و عموما تتمثل أهداف البرنامج في النقاط التالية⁽¹⁾:

- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إدماج تكنولوجيا الإعلام و الإتصال؛
- تعزيز البرامج و المؤسسات الوطنية المعنية بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

- دعم إنشاء الجودة و المعايير الدولية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- دعم تطوير سوق الخدمات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال دعم إنشاء و تعزيز المراكز التقنية الصناعية و الإتحادات المهنية؛
- تشجيع نقل الممارسات الجيدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ب- شروط البرنامج: تلتزم المؤسسة للإستفادة من البرنامج بتوفير عدد من الشروط⁽²⁾:

- أن يكون لها من النشاط سنتين على الأقل؛
- أن توظف على الأقل 20 عامل من بينهم 3 إطارات على الأقل، و أن تكون قد حققت رقم أعمال يفوق 100 مليون دينار (بالنسبة للمؤسسات الصناعية)؛
- أن توظف على الأقل 5 عمال، و أن تكون قد حققت رقم أعمال يفوق 20 مليون دينار (بالنسبة لمؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة).

ج- نتائج البرنامج: صرح مدير البرنامج أن نسبة تقدم البرنامج بلغت 60%، حيث أنه منذ مارس 2011 تم نقل ملفات 120 مؤسسة تستوفي معايير الأهلية للبرنامج إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للحصول على الدعم⁽³⁾. و ما يلاحظ عن هذا البرنامج أنه يختلف عن البرامج السابقة التي تتوجه إليها المؤسسات بطلب الإنضمام، أما في إطار هذا البرنامج تم تحديد المؤسسات القادرة على الإستفادة من الدعم و المقدر ب 200 مؤسسة كمرحلة أولى ليتم تعميمه على باقي المؤسسات في مرحلة ثانية .

¹ -Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement , **programme d'appui aux pme/pmi et à la maîtrise des tic (pme ii)** ,dossier de presse, Alger, décembre 2010, p 2.

² -Communication du programme pme2 a l'occasion de l'événement «site internet : <http://www.ccidahra.com/man/PME2-1>.

³ -Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement , **Programme d'appui aux pme/pmi et à la maîtrise des tic (pme ii)**, op cit, p2,3.

1-5- البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

أ- مضمون البرنامج: يعد البرنامج الوطني الجديد لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة و متوسطة من أهم البرامج المعتمدة لتنمية و تطوير القطاع، نظرا للإمكانيات المالية و البشرية الهائلة التي تم تسخيرها لإنجاحه و تحقيق الأهداف المسطرة. وهو برنامج موجه لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محيطها، تشرف على تنفيذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بغطاء مالي يقدر بحوالي 386 مليار دينار، يمتد تنفيذه على مدى خمس سنوات ابتداءً من تاريخ المصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء في 11 جويلية 2010، حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة بـ 19.287.000 دج ممولة من طرف الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة⁽¹⁾. إنطلق تنفيذ البرنامج في الفاتح جانفي 2011.

ب- أهداف البرنامج: يهدف البرنامج إلى مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تحسين تنافسيتها، و يتفرع عن هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف تشمل⁽²⁾:

- تأهيل قدرات التسيير و التنظيم؛
- تأهيل قدرات إتقان المعرفة و الابتكار؛
- تأهيل نوعية المؤسسة؛
- دعم الإستثمارات المادية للإنتاجية؛
- تأهيل الموارد البشرية.

ج- نتائج البرنامج: سجلت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ إنطلاق البرنامج في الفاتح جانفي 2011 إلى غاية أفريل 2013 إنضمام 2384 مؤسسة، تحصلت 1100 مؤسسة منها على الدعم المالي لمباشرة عملية التأهيل، و تم إطلاق إجراءات التشخيص لـ 1000 مؤسسة في إنتظار إستكمال الإجراءات لباقي المؤسسات⁽³⁾.

¹- Rachid Moussaoui, agence nationale de développement de la pme, **programme national de la mise à niveau des pme, journée d'information : programme national de mise à niveau**, Mostaganem, le 30 juin 2011, p11 .

²- Mohammed khoudri, **programme national de mise à niveau**, journée D'information : programme national de mise à niveau, bordj Bou Arreridj, le 25 septembre 2011, p15,16.

³- Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, **Programme d'appui aux pme/pmi et des tic** (pme ii), revue de presse, Alger, le 12 au 16 mai 2013, p 31.

2- تحليل نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية:

سنحاول من خلال هذا العنصر تقييم و قياس فعالية البرامج المطبقة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث مقارنة النتائج بالأهداف المحددة لكل برنامج على حده، حيث أن عملية البحث في الكتابات و الدراسات مكنتنا من معرفة الأهداف الكمية التي حددتها السلطات لهذه البرامج، و عند مقارنتها بالإنجازات على إمتداد عقد ونصف تقريبا يمكن القول أن هناك تأخر جلي في تحقيق الأهداف المسطرة.

بالنسبة لبرنامج التأهيل الصناعي الذي أشرفت عليه وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة منذ سنة 2001 و الذي كان من المفروض أن تكون الانخرافات فيه خلال الفترة (2001-2008) 650 مؤسسة عبر ثلاث مراحل:

- 150 مؤسسة خلال المدة من سنة 2000 إلى سنة 2002؛
- 200 مؤسسة خلال المدة من سنة 2003 إلى سنة 2005؛
- 300 مؤسسة خلال المدة من سنة 2006 إلى سنة 2008.

نجد أنه إلى غاية سنة 2010 تم قبول 355 مؤسسة للإنخراط في البرنامج من أصل 492 مؤسسة تقدمت بطلب الإنضمام، و يمكن إرجاع أسباب قلة قبول المؤسسات إلى الشروط الواجب توفرها في المؤسسة للإستفادة من البرنامج كأن تكون قادرة على النمو و الإستمرار و أن تكون لها نتائج موجبة غير أن المؤسسات العاجزة تكون أكثر حاجة إلى هذه العملية . بينما نجد أن إجمالي المؤسسات التي أنجزت مخططات التأهيل قدرت ب 175 مؤسسة، و هو عدد ضئيل مقارنة مع الأهداف المسطرة عند إنطلاق البرنامج . كما نشير إلى أن نسبة المؤسسات التي تخلت عن البرنامج قدرت بحوالي 60% و السبب الرئيس يعود إلى طول مدة تكوين الملفات بالنسبة للمؤسسات بسبب تعقد إجراءات الحصول على التمويل من البنوك لأن ذلك يعتبر من الوثائق اللازمة في ملف الترشح.

بالنسبة لبرنامج التأهيل بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي (ميديا 1) الذي يهدف إلى عصرنة تجهيزات الإنتاج و تحديث تنظيم المؤسسات خلال الفترة (2002-2007)، حدد عند بدايته هدف إنخراط 2150 مؤسسة، و نجد عند نهايته سنة 2007 لم يحقق سوى 31,86% من هذا الهدف، في حين أن عدد المؤسسات التي أنجزت مختلف عمليات التأهيل كان 445 مؤسسة و هو ما يمثل 20,70% من هدف البرنامج. كما سجل ضعف درجة تجاوب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع البرنامج، حيث نجد أن 35% من المؤسسات إنسحبت و لم تكمل جميع مراحل عملية التأهيل.

أما بالنسبة للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي أشرفت عليه وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إنطلق سنة 2007 حيث أنه شهد تأخر ملحوظ منذ المصادقة عليه سنة 2004، فقد حدد عند بدايته هدف

تأهيل 1000 مؤسسة سنويا على إمتداد ستة سنوات، إلا أن التأخر في الإنطلاق والفعالية في الإنجاز و عوامل أخرى جعلت الإنخراطات في البرنامج عند نهاية سنة 2010 تقدر ب 529 مؤسسة بنسبة 8,82% من الأهداف الكلية، و إذا أخذنا بالاعتبار أن حياة هذا البرنامج بلغت 4 سنوات نجد أن هذه النسبة تقدر ب 13,22%، و هي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالأهداف المحددة. في حين نجد أن عدد المؤسسات التي أنجزت كل عمليات مخطط التأهيل هو 351 مؤسسة ما يمثل نسبة 5,85% من الهدف الكلي.

إن ضعف النتائج المحققة عن برنامج ميديا 1، دفع بالمفوضية الأوروبية إلى إطلاق برنامج ثاني سنة 2009 يهتم بتكنولوجيا المعلومات و الإتصال، و الذي حدد هدف تأهيل 200 مؤسسة خلال الفترة (2009-2012)، و إلى غاية مارس 2011 تم تحقيق 60% من أهداف البرنامج. كما قام البرنامج بنشاطات موازية هامة تمثلت في تخصيص مبلغ 10.5 مليون يورو لإنشاء مراكز خبرة لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الدعم المؤسستي، و دعم أنظمة الجودة. و عن النتائج الأولية للبرنامج الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يمكن القول انها لا تزال بعيدة عن الأهداف المسطرة، حيث كان من المفترض أن المعدل السنوي للمصادقة على الملفات و قبولها هو 5000 ملف سنويا (20000 مؤسسة على إمتداد الفترة 2011-2014)، و بعد مرور حوالي سنتين و نصف أي حتى أفريل 2013 كان من المفترض ان يسجل البرنامج تأهيل 12500 مؤسسة، و هنا نسجل التأخر الحاصل في تجسيد البرنامج حيث تم إنضمام 2384 مؤسسة أي بنسبة 19,07% في حين لم يتم قبول سوى 2100 مؤسسة أي بنسبة 16,8%.

من خلال تحليل نتائج مجمل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، نستنتج أنه على الرغم من تبني الدولة لعدة برامج تأهيل، غير أن النتائج المتحصل عليها تبرز أن عملية التأهيل في الجزائر لم تحقق النتائج المرجوة منها سواء إذا قورنت بالأهداف المحددة أو إذا قورنت بدول مجاورة مثل تونس*. حيث أن الواقع يوضح أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لا يزال قطاعا هشاً يعاني العديد من المشاكل التي تحد من تطوره و أنه غير مؤهل بعد لمواجهة المنافسة الدولية.

بلغ عدد المؤسسات التونسية المستفيدة من برامج التأهيل خلال الفترة الممتدة 2001-2013 ما يعادل 10349 مؤسسة (برنامج تأهيل الصناعة 3716 مؤسسة، برنامج الإستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية 6561 مؤسسة، برنامج إعادة الهيكلة المالية 72 مؤسسة)، و ذلك حسب:

Ministère de l'industrie، bureau de mise à niveau de l'industrie، **situation du programme de mise à niveau**، approbations en cours et débloquages Situation à fin décembre 2013، site internet: www.pmn.nat.tn/instruments-de-la-mise-a-niveau

و تجدر الإشارة إلى أن الإشكال لا يكمن في تعدد برامج التأهيل، وإنما في مدى نجاعتها و ضمان التطبيق الفعال و الرشيد لها، حتى نضمن حقيقة تأهيل مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة لتصبح قادرة فعليا على مواجهة المنافسة الكاسحة للمؤسسات الأجنبية التي تجاوزت مرحلة التأهيل و مراحل ما بعدها لتبحث في غزو أسواق لم تصلها المؤسسات المنافسة لها، و لا ننسى أن وتيرة تطور المؤسسات الأجنبية أسرع بكثير من الوتيرة التي يتم على أساسها تأهيل مؤسساتنا، فالجهد لا بد أن يكون مضاعفا حتى نتمكن من عبور نفق العولمة بسلام.

الخاتمة:

إن التحولات الإقتصادية الدولية التي فرضت على الدول النامية إستراتيجية جديدة من التنمية قائمة على آليات السوق و ضرورة إدماجها في النظام التجاري العالمي من خلال الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يستوجب على السلطات العمومية في الجزائر الإسراع بتنفيذ تدابير قادرة على مواجهة مختلف الضغوطات و التكيف مع مختلف التحولات، و هو ما يتحقق من خلال بناء نسيج مؤسساتي عن طريق الإهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تأهيله، لأن تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نظرنا هو السبيل الكفيل برفع قدراتها التنافسية و تحسين محيطها لمواجهة آثار الإنضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، إضافة لكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل الرهان الأنسب لتحريك التنمية الإقتصادية لما تتميز به من مواصفات و للطبيعة الخاصة بالإقتصاد الجزائري. و مما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- عملت سياسة الإصلاحات الهيكلية الإقتصادية التي عرفها الإقتصاد الجزائري منذ مطلع التسعينيات على الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقيةها من خلال إدماجها في مسار التنمية، كحل بديل للمؤسسات العمومية الضخمة؛
- أبدت الجزائر إرادة قوية لترقية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال سن العديد من القوانين و التشريعات المحفزة للاستثمار، و إنشاء النظام المؤسساتي المؤطر له، و تخصيص مبالغ مالية مهمة لتطويره؛
- الآثار و الإنعكاسات المرتقبة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد تكون إيجابية على المدى الطويل، إذا ما تم استغلال الفرص المتاحة بشكل جيد، و جعل المؤسسات

- تتصل على المواصفات العالمية، و تخصيص مبالغ أكبر لحماية النسيج الصناعي من خلال تحسين طرق التسيير، و الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة عن طريق الإحتكاك بالأجانب، و التركيز على العنصر البشري كونه رأس المال الجوهري في ظل الأوضاع الراهنة التي تنشط فيها المؤسسات و من دونه ستبقى الأمور الأخرى تراوح في مكانها؛
- يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من جهة أخرى تحديات كبيرة في حالة الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، خاصة في مجال المنافسة الحادة بين السلع المستوردة و السلع المحلية و النفاذ إلى الأسواق الدولية و المواصفات و الجودة؛
- إن تعقد المحيط و تنامي المنافسة أوجد لدى المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ضرورة ملحة لتأهيلها لجعلها أكثر قدرة على التكيف و مواجهة المحيط الخارجي؛
- التأكيد على دور التأهيل و التدريب كعنصر بين أساسيين من عناصر نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، و استمرارها في تأدية وظيفتها الإقتصادية و الإجتماعية، مما يستوجب تصميم و تنفيذ برامج تدريبية خاصة بدعم روح المبادرة لدى الشباب و تزويدهم بالمهارات التنظيمية و الإدارية و تشجيع أصحاب العمل الناجحين في إنشاء و تطوير مشروعاتهم و تنفيذ أفكارهم الجديدة.

التوصيات:

- من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج، و بغية تفعيل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و تحضيرها للإنضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، تقدم التوصيات الآتية:
- 1- ضرورة زيادة الدعم المقدم لبرامج التأهيل من خلال توفير كل الموارد لإنجاحها.
 - 2- تفعيل البرامج التحسيسية لمسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و توعيتهم بأهمية برامج التأهيل و أهدافها و ضرورتها لمواجهة المنافسة الأجنبية و النهوض بالإقتصاد.
 - 3- ضرورة مراجعة برامج التأهيل بصورة مستمرة للوقوف على نقاط القوة و الضعف و معالجتها، خاصة تلك الممولة من طرف الإتحاد الأوروبي و الأخذ بخصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

- 4- القيام بإصلاحات شاملة على مستوى مختلف القطاعات ذات الصلة بالبرامج مثل القطاعات المصرفية، الإدارية، الجبائية، تكون وفق استراتيجية متكاملة بعيدة المدى.
- 5- تقليص الإجراءات المعرّقة للإستفادة من برامج التأهيل.
- 6- إعتقاد أسلوب اللامركزية و الإستعانة بالخبرات الجامعية و الكفاءات المتخصصة في مجال تطير عملية التأهيل.
- 7- توطيد العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هياكل التعليم العالي ومراكز البحث التطبيقي بإعتبار لأنها الأخيرة مصدر مهم لإستقطاب الأفكار والإبداعات التكنولوجية.
- 8- الإستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1- بابا عبد القادر، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و معوقاتهما في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 16 و 17 أبريل 2006.
- 2- بهلولي فيصل، التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية و الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة (الجزائر)، 2012.
- 3- بلغرسة عبد الطيف، و جاوحدو رضا، أثار السياسة النقدية و المالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، العدد 01، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2002..
- 4- بوشويط إبتسام ، آليات تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة تحليلية لبرامج تأهيل المؤسسات الجزائرية -، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2010.
- 5- بوكروح نور الدين، النظام التجاري متعدد الأطراف و ملف إنظام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الفكر البرلماني، 2003.
- 6- دادي عدون ناصر، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة – الأهداف و العراقيل-، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2004.
- 7- عبد الكريم سهام ، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج ميذا 2، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011.

- 8- عبود زرقين، الطاهر توابتية، آثار و إنعكاسات الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة ، الجزائر ، العدد 10 ، 2013.
- 9- غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر -دراسة تقييمية لبرنامج ميذا-، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2007.
- 10- غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – دراسة تقييمية لبرنامج ميذا-، مجلة الباحث، العدد9، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011.
- 11- غردى محمد، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2012.
- 12- قريشي يوسف، غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر، مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولانية و التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 17 و 18 أبريل 2007.
- 13- قوريش نصيرة، أليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أبريل 2006.
- 14- لزعر علي، و بوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأرومتوسطية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 05، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2009.
- 15- مولحسان آيت الله، المنظمة العالمية للتجارة و إنعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر- مصر)، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر ، 2011.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Bouhaba Mohammed، la problématique de la mise à niveau des entreprises en Algérie، colloque international Algérie : cinquante ans d'expériences de développement -état –économie –société ، Alger ،le 08 et 09 décembre 2012.
- 2- Ministère de la pme et de l'artisanat، programme d'appui aux pme/pmi، des résultats et une expérience transmettre، rapport final-euro développement pme، Alger، décembre 2007.
- 3- Ministère de PME et de l'industrie et de la promotion des investissements، Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles، Alger، juin 2010.

- 4- Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, agence nationale de développement, bilan des actions du programme national de mise à niveau, rapport complet, Alger, mai 2010.
- 5- Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, programme d'appui aux pme/pmi et à la maîtrise des tic (pme ii) 'dossier de presse, Alger, le 24 février 2010.
- 6- Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, programme d'appui aux pme/pmi et à la maîtrise des tic (pme ii) 'dossier de presse, Alger, décembre 2012.
- 7- Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, Programme d'appui aux pme/pmi et des tic (pme ii), revue de presse, Alger, le 12 au 16 mai 2013.
- 8- Merzouk Farida, pme et compétitivité en Algérie, la revue de l'économie et de management, n° 9, université Tlemcen ,2009.
- 9- Mohammed khoudri, programme national de mise à niveau, journée D'information : programme national de mise à niveau, bordj Bou Arreridj, le 25 septembre 2011.
- 10- Moussaoui Rachid, agence nationale de développement de la pme, programme national de la mise à niveau des pme, journée d'information : programme national de mise à niveau, Mostaganem, le 30 juin 2011.